احترازات ابن هشام (ت: 761هـ) في شرحه لقطر الندى وشذور الذهب

The precautions of Ibn Hisham (D: 761AH) in his explanation of the drops of dew and gold nuggets

أ.م.د. فلاح رسول حسين الحسيني: قسم اللغة العربية، كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة كربلاء، العراق.

Assist. Prof. Falah Rasoul Hussein Al Husseini: Department of Arabic Language, College of Education for Human Sciences, University of Karbala, Iraq.

DOI: https://doi.org/10.56989/benkj.v3i5.320

الملخص:

لابن هشام أثر في علم النحو من خلال مؤلفاته الكثيرة وحضوره الكبير الفاعل وتحليله البديع وسعة اطلاعه وتنوع ثقافته، وقد تناول الباحث موضوعا مهما ألا وهو (الاحتراز) في كتابين مهمين لابن هشام: شرح قطر الندى، وشرح شذور الذهب، إذ تطرق ابن هشام إلى الاحتراز تصريحا أو تلميحا، فكانت له احترازات عدة، وقد تناوله الباحث لكثرته في هذين المؤلفين، ولفائدته في إثراء الموضوع في العرض والتحليل، ودوره الكبير في فهم القارئ. وعمل الباحث على تتبع الكتابين المذكورين في (عنوان البحث) من اجل استيعاب الموضوع وتقديم صورة واضحة ووافية للقارئ، وبعد تتبع الموارد وجمعها قسمها على أقسام عدة أبرزها: الاحتراز في الحدود، والاحتراز في التمثيل، واستعان الباحث بمجموعة من المصادر والمراجع اللغوية والنحوية وغيرها. وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أبرزها: احترز ابن هشام بقيد (الأولية) في باب كسر همزة إن، وقد انفرد ابن هشام بهذا الاشتراط، إذ صرح بذلك بنفسه. كذلك احترز ابن هشام بذكر الفضلة في حده للمفعول المطلق بخلاف غيره الذين لم يذكروا ذلك أو اكتفوا بذكرها في الشرح دون الحد. وأوصت الدراسة بمجموعة من التوصيات أبرزها: دراسة الاحتراز عند ابن هشام في رسالة ماجستير أو أطروحة دكتوراه، وإجراء مقارنة بين إحترازات ابن هشام وإحترازات نحاة آخرين.

الكلمات المفتاحية: الاحتراز، ابن هشام، قطر الندى، شذور الذهب.

Abstract:

It is not hidden from the knowledgeable the influence of IbnHisham in the science of grammar through his many writings, his great active presence, his brilliant analysis, his breadth of knowledge and the diversity of his culture. In two important books by IbnHisham: Explanation of Qatar An-Nada, and Explanation of the Roots of Gold, as IbnHisham touched on precaution either explicitly or in a hint, so he had several precautions, and the researcher dealt with it due to its abundance in these two books, and its usefulness in enriching the subject in presentation and analysis, and its great role in understanding of the reader. The researcher has made an effort to follow the two books mentioned in (the title of the research) in order to understand the subject and provide a clear and adequate picture to the reader. After tracking and collecting the resources, the researcher has divided them into several sections, most notably: Precaution in Borders and Precaution in Representation, and reached some results that written in the conclusion of this paper.

Keywords: precaution, Ibn Hisham, dew drops, gold nuggets

المقدمة:

ما تزال مؤلفات ابن هشام معينا للدارسين والباحثين لما فيها من تنوع وتحليل وإحاطة واحتياط، ودقة، واستنتاج، إذ سبر أغوار لغتنا وجنى منها ثمارا متنوعة وكثيرة أفاد منها العلماء، وتزود منها الباحثون.

وقد نظرتُ في مؤلفاته فوجدت الاحترازات عنده فتناولتها في كتابين مهمين له (شرح قطر الندى، وشرح شذور الذهب)، ولم اكتفِ بما صرح به من احترازات، إذ تطرق ابن هشام إلى الاحتراز تصريحا أو تلميحا، فتناولت الشكلين معا، وكانت احترازاته كثيرة ومهمة جدا أسهمت تلك الاحترازات في إثراء ما يعرضه ابن هشام وما يحلله ويشرحه، فكان لتلك الاحترازات أثر جم في حل الإشكالات التي تدور في خلد القارئ.

وتتبعت الكتابين صحيفة صحيفة للوقوف على الموضوع جيدا والإحاطة بصور تلك الاحترازات، وقد قُسم البحث على ما ألفيناه من صور، وهي: الاحتراز في الحدود، والاحتراز في التمثيل، والاحتراز في الشرح، والاحتراز في منهج التأليف، ودونت نماذج لكل صورة مستعينا بطائفة من الروافد العلمية القيمة التي تخدم البحث العلمي وقد تنوعت تلك الروافد: نحوية ولغوية وقرآنية وغيرها، وأرى أني توصلت إلى جملة من النتائج ذكرت أهمها في الخاتمة.

تحاول الدراسة الإجابة عن السؤال الرئيسي التالي: ما واقع الاحتراز عند ابن هشام؟

ويتفرع من السؤال السابق مجموعة أسئلة فرعية، على النحو التالي:

- ما المقصود بالاحتراز؟
- ما أنواع الاحترازات؟
- ما مجالات الاحترازات؟
- ما المقصود بالاحتراز عند ابن هشام؟
- إلى أي مدى كان للاحتراز حضور في مؤلفات ابن هشام؟
- بماذا تميزت الاحترازات عند ابن هشام؟

مدخل مفاهيمي في معنى الاحتراز:

بعد تتبع الاحتراز في معجمات اللغة وجدت الآتي:

ورد في العين: (مكان حَريز: قد حَرُزَ حَرازةً، والحَرَزُ: الخَطَر، ... والحِرْز: ما أَحْرَزْتَ في مَوْضِع من شَيْء، تقول: هو في حِرْزي. واحتَرَزْتُ من فُلانٍ)[1].

وذكر ابن منظور: الحِرْز الموضع الحصين، يقال أَحْرَزْت الشيء أُحْرِزُه إِحْرازاً إذا حفظته وضممته إِليك وصُنْتَه عن الأَخذ، ويسمى التَّعْويذُ حِرْزاً واحْتَرَزْتُ من كذا وتَحَرَّزْتُ أَي تَوَقَّيْتهُ، واحْتَرَزَ منه وتَحَرَّزَ جعل نفسه في حِرْزٍ منه [2].

وورد في تاج العروس: وَحَرَزَهُ حَرْزَاً: حَفِظَه، أو هو إبْدالٌ، والأصلُ حَرَسَه، بالسين المُهمَلة [3].

وجاء في المعجم الوسيط: (احترز) منه توقاه،(تحرز) منه احترز [4].

فالحرز هو الموضع الحصين، واحترزت من كذا، وتحرزت أي توقيته، وتحرّز تحفّظ وتوقى، واحترز منه وتحرز جعل نفسه في حرز منه.

فالتحرز: هو التوقي، أي: التوقي من اللبس في الكلام والتوقي من الاعتراض والإشكال الذي يبدو للقارئ والتوقي من الوقوع في الخطأ فيجعل الكاتب نفسه في حرز من ذلك، كذلك يجعل القارئ في حرز من الوقوع في الخطأ باستبعاد بعض الأمثلة التي يُظن أنها داخلة، فالاحتراز في الحدود لتكون جامعة مانعة، وفي التمثيل لتكون الأمثلة صائبة، وفي الشرح لِتصل الفكرة بوضوح ودفع اللبس والإشكال الوارد، وهكذا.

يمكن القول إن الاحتراز هو: التوقي من الوقوع في الخطأ أو السهو أو خلاف الأصوب، ومرة يكون هذا التوقي للكاتب نفسه – يعني ابتعاد الكاتب عن الخطأ وغيره– باستعمال لفظة ما في حدّ ما مثلا، ومرة يكون هذا التوقي للآخر – القارئ أو مستعمل اللغة – من الوقوع في الخطأ وغيره، فيستبعد الكاتب أمثلة قد يظن القارئ بأنها داخلة ضمن حكم ما.

---

[1] العين: مادة حرز.

[2] لسان العرب: مادة حرز.

[3] تاج العروس: مادة حرز.

[4] المعجم الوسيط: مادة حرز.

وقد وجدنا ابن هشام تارة يصرح بالاحتراز في مواطن عدة، وتارة يلمح به، ومن أوضح الأمثلة على ذلك قوله في تأخيره المبني على السكون: (ولما ذكرت المبني على السكون متأخرا خشيت من وهم من يتوهم أنه خلاف الأصل فدفعت هذا الوهم بقولي وهو أصل البناء)[1].

وقد ورد الاحتراز في كتب النحو [2]، لكن اخترنا احترازات ابن هشام لكثرتها وتنوعها وأهميتها.

أولا: الاحتراز في الحدود وشروحها:

الحد والتعريف في عرف النحاة والفقهاء والاصوليين اسمان لمسمى واحد، وهو ما يميز الشيء عما عداه، ولا يكون كذلك إلا ما كان جامعا مانعا [3].

لذا لابد من صياغة الحدود صياغة مناسبة ودقيقة وبعناية شديدة، ووجدنا ذلك عند ابن هشام حينما عرض حدوده.

1- حد (الإعراب):

جاء في حد الإعراب عند ابن هشام: (الإِعْرَابُ أَثَرٌ ظَاهِرٌ أَو مُقَدَّرٌ يَجْلِبُهُ الْعَامِلُ في آخِرِ الاسْمِ المتَمَكِّنِ وَالْفِعْلِ المضارع)[4]

وقد شرحه قائلا: (وخرج بقولي (يجلبه العامل) نحو الضمة في النون في قوله تعالى (فمَنْ أُوتي كتابه) (الإسراء 71) في قراءة وَرْش بنقل حركة همزة (أُوتيَ) إلى ما قبلها وإسقاط الهمزة، والفتحة في دال (قد أفلح) (المؤمنون: 1) على قراءته أيضا بالنقل والكسرة في دال (الحمدِ لِله) في قراءة من أتْبَع الدال اللام، فإن هذه الحركات وان كانت آثارا ظاهرة في آخر الكلمة لكنها لم تجلبها عوامل دخلت عليها، فليست إعرابا. وقولي (في آخر الكلمة) بيان لمحل الإعراب من الكلمة، وليس باحتراز، إذ ليس لنا آثار تجلبها العوامل في غير آخر الكلمة فيحترز عنها. فإن قلت: بلى وجد ذلك في (امرئ) و(ابنِم) ألا ترى أنهما إذا دخل عليهما الرافع ضمَّ آخرهما، وما قبل آخرهما، فتقول: هذا امرؤ وابنمٌ، وإذا دخل عليهما الناصب فتحهما، فتقول: رأيتُ امرَأ وابنَما، وإذا دخل عليهما الخافض كسرهما، فتقول: مررت بامرئ وابنِم... قلت: اختلف أهل البلدين في هذين الاسمين فقال الكوفيون: إنهما معربان من مكانين، وإذا فرعنا على قولهم فلا يجوز الاحتراز عنهما، بل يجب إدخالهما في

---

[1] شرح قطر الندى، ص 26.

[2] المقتصد: ج 1، ص77. وأسرار العربية: 55. والكافي في شرح الهادي: ج 2، ص 604. وشرح جمل الزجاجي: ج 1، ص11. وشرح التسهيل: ج 1، ص 267. وشرح الرضي: ج 3، ص 340. وغيرها

[3] شرح الحدود النحوية، ص 29.

[4] شرح شذور الذهب، ص58.

الحد، وقال البصريون، وهو الصواب: إن الحركة الأخيرة هي الإعراب وما قبلها اتباع لها، وعلى قولهم فلا يصح إدخالهما في الحد)[1].

أما حد الإعراب عند من سبقه فعلى النحو الآتي:

ورد في الأصول: هو ما يلحق الاسم والفعل[2]. وعند الفارسي: أن تختلف أواخر الكلم لاختلاف العامل [3]. وعند ابن جني: الإبانة عن المعاني بالألفاظ [4].

وجاء في شرح الجرجاني لقول الفارسي المذكور آنفا: فقيد ولم يطلق فيقول: الإعراب أن تختلف أواخر الكلم ؟ فالجواب أن آخر الكلمة قد يختلف ولا يكون ذلك الاختلاف إعرابا. بيان هذا أنك تقول: أخذتُ من زيد فيكون النون ساكنا ثم تقول أخذتُ منَ الرجل فيصير مفتوحا، وتقول: من ابنكَ، فيكون مكسورا [5] ثم ذكر أن هذا الاختلاف ليس إعرابا لأنه ليس له عامل وإنما الحركة لأجل التقاء الساكنين [6]. ثم ذكر أن الإعراب يفتقر إلى ثلاث شرائط: الاختلاف، وان هذا الاختلاف في آخر الكلمة، والثالثة أن يكون باختلاف العوامل[7].

وجاء في شرح جمل الزجاجي معرفا الإعراب اصطلاحا: (تغير آخر الكلمة لاختلاف العوامل الداخلة عليها لفظا أو تقديرا)[8] ثم تحدث عن احترازه قائلا: (فإن قلت: ينبغي ألا يكون في الحد حشو، وأنت لو قلت: تغيير الكلمة لاختلاف العوامل الداخلة عليها لكان كافيا ولم يحتج إلى قصر التغيير على الآخر فالجواب انه لو لم تزد في الحد اشتراط التغيير في الآخر لدخل عليه تغير الراء من (امرئ) والنون من (ابنمن) ألا ترى أن تغييرهما إنما هو اتباع للإعراب يعني الراء والنون والإعراب بسبب العوامل يمكن أن يقال: إن هذا التغيير بالعامل وان كان بواسطة الإعراب)[9].

وجاء في شرح التسهيل: (الإعرابُ ما جيء به لبيان مقتضى العامل من حركةٍ، أو حرف، أو سكون، أو حذف...)[10].

---

[1] شرح شذور الذهب، ص59.
[2] الأصول في النحو: ج 1، ص44.
[3] المقتصد: ج 1، ص 97.
[4] الخصائص: ج 1، ص89.
[5] المقتصد: ج 1، ص99.
[6] المقتصد: ج 1، ص 99.
[7] المصدر السابق: ج 1، ص 100.
[8] شرح جمل الزجاجي: ج 1، ص 19.
[9] المصدر نفسه: ج 1، ص19.
[10] شرح التسهيل: ج 1، ص 33.

وقال في شرحه: (وهو عند المحققين من النحويين عبارة عن: المجعول آخر الكلمة مبينا للمعنى الحادث فيها بالتركيب من حركة أو سكون أو ما يقوم مقامهما، وذلك المجعول قد يتغير لتغير مدلوله وهو الأكثر، كالضمة والفتحة والكسرة في نحو: ضرب زيدٌ غلامَ عمرو. وقد يلزم للزوم مدلوله كرفع: لا نَولُك أن تفعل، ...)[1].

تدور المسألة حول ذكر كلمة (الآخر) في حد الإعراب، فالنحاة الذين سبقوا ابن هشام بعضهم لم يذكر الآخر أصلا كابن جني، وبعضهم يذكر الآخر دون ذكر (يجلبه العامل)، والكثير منهم ذكر(الآخر) مع ذكر (يجلبه العامل)، وبعضهم حين ذكر (الآخر) عده بمثابة احتراز، كما هو الحال عند الجرجاني وابن عصفور. أما ابن هشام فذكر (الآخر) وليس هذا الذكر احترازا عنده بل هو بيان لمحل الإعراب من الكلمة مناقشا الأمثلة التي قيلت مثل (امرئ، وابنم).

أقول: إن ابن هشام يرى أن وجود هذه الكلمة (الآخر) ليس باحتراز. لكن شرحه لهذه الكلمة في الحد وبيان دورها فيه وعلة ورودها مع ذكر الآراء التي قيلت فيها هو بمثابة احتراز لدفع الوهم أو الإشكال الحاصل في المسألة.

فضلا على أن ذكره في الحد عبارة (يجلبه العامل) هو احتراز ضمني بدليل قوله المذكور آنفا في شرحه للحد: (وخرج بقولي (يجلبه العامل) نحو الضمة في النون... فإن هذه الحركات وان كانت آثارا ظاهرة في آخر الكلمة لكنها لم تجلبها عوامل دخلت عليها، فليست إعرابا)[2].

2- حد (المبتدأ):

جاء في حده: (المبتدأ هو الاسم المجرد عن العوامل اللفظية للإسناد فـ (الاسم) جنس يشمل الصريح كزيد في نحو زيد قائم والمؤول في نحو وأن تصوموا في قوله تعالى (وأن تصوموا خير لكم [البقرة: 184] ...)[3].

في حين حد المبتدأ في شرحه لشذور الذهب بالآتي: (الْمُبْتَدَأُ وَهُوَ الْمُجَرَّدُ عَنِ الْعَوَامِلِ اللَّفْظِيَّةِ مُخْبَراً عَنْهُ أَوْ وَصْفاً رَافِعاً لِمُكْتَفىً بِهِ)[4].

جاء في شرحه: (المبتدأ وهو نوعان مبتدأ له خبر وهو الغالب ومبتدأ ليس له خبر لكن له مرفوع يُغْني عن الخبر...ويفترقان في أمرين أَحدهما أن المبتدأ الذي له خبر يكون اسماً صريحاً نحو (اللهُ رَبُّنَا)... ومؤوَّلاً بالاسم نحو (وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ) أي وصيامُكم خيرٌ لكم ومثله قولُهم تَسْمَعَ

[1] شرح التسهيل: ج 1، ص33.
[2] شرح شذور الذهب، ص59.
[3] شرح قطر الندى، ص116-117.
[4] شرح شذور الذهب، ص209.

بِالمُعَيْدِيّ خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَرَاهُ ؛ ولذلك قلت (المجرد) ولم أقل الاسم المجرد ولا يكون المبتدأ المستغني عن الخبر في تأويل الاسم البتة، بل ولا كل اسم، بل يكون اسماً هو صفة نحو أَقَائِمُ الزَّيْدَانِ... والثاني أن المبتدأ الذي له خبر لا يحتاج إلى شيء يعتمد عليه والمبتدأ المستغني عن الخبر لا بد أَن يعتمد على نفي أو استفهام كما مَثَّلْنَا وكقوله:

(خَلِيَلَيَّ مَا وَافٍ بِعَهْدِيَ أَنْتُمَا *** اذَا لَمْ تَكُونَا لي عَلَى مَنْ أُقَاطِعُ)

وقوله:

(أَقَاطِنٌ قَوْمُ سَلْمَى أَمْ نَوَوْا ظَعَناً ***إنْ يَظْعَنُوا فَعَجِيبٌ عَيْشُ مَنْ قَطَنَا)

وقولي (رافعاً لمكتفى به) أعَمُّ من أن يكون ذلك المرفوع اسماً ظاهراً ك قوم سلمى في البيت الثاني أَو ضميراً منفصلاً ك أنتما في البيت الأول وفيه رَدٌّ على الكوفيين والزمخشري وابن الحاجب اذ أَوجبوا أَن يكون المرفوع ظاهراً وأَوجبوا في قوله تعالى (أَرَاغِبٌ أَنْتَ) أَن يكون محمولاً على التقديم والتأخير وذلك لا يمكنهم في البيت الأول إذ لا يخبر عن المثنى بالمفرد وأَعَمُّ من أن يكون ذلك المرفوع فاعلاً كما في البيتين أو نائباً عن الفاعل كما في قولك أَمَضْرُوبٌ الزيدان. وخرج عن قولي مكتَفى به نحو أقائمٌ أبَوَاه زَيْدٌ فليس لك أن تعرب أقائمٌ مبتدأٌ وأبواه فاعلاً أغنى عن الخبر لأنه لا يتم به الكلامُ بل زيد مبتدأٌ مؤخر وقائم خبر مقدم وأبواه فاعل به)[1]

فقد حده أولا بالاسم المجرد، وذكر انه يشمل الصريح والمؤول، وفي شذور الذهب حده ب (المجرد) ولم يذكر الاسمية، وفي الشرح وضح سبب قوله المجرد وليس الاسم المجرد ليدخل (وان تصوموا) و(تسمع بالمعيدي). كذلك ذكر عبارة (المكتفى به) ووضح سبب التعبير بهذا فقال لأنه أعم وهذا رد على من أوجب أن يكون المرفوع ظاهرا، ووضح ابن هشام العبارة جيدا (مكتفى به) حينما استبعد أمثلة مثل: أقائم أبواه زيد.

أما الحد عند من سبقه فجاء على النحو الآتي:

ذكر سيبويه في باب المسند والمسند إليه: (وهما ما لا يغنى واحد منهما عن الآخر، ولا يجد المتكلم منه بداً. فمن ذلك الاسم المبتدأ والمبني عليه...)[2] وقال في موطن آخر: (فأما المبني على الأسماء المبهمة فقولك: هذا عبد الله منطلقاً، ... فهذا اسمٌ مبتدأ يبنى عليه ما بعده وهو عبد الله... فالمبتدأ مُسند والمبني عليه مسند إليه)[3].

[1] شرح شذور الذهب، ص 210-212.
[2] الكتاب: ج 1، ص 24.
[3] المصدر نفسه: ج 2، ص 78.

وعرفه ابن السراج قائلا: (المبتدأ: ما جردته من عوامل الأسماء ومن الأفعال والحروف وكان القصد فيه أن تجعله أولاً لثانٍ مبتدأ به دون الفعل يكون ثانيه خبره ولا يستغني واحد منهما عن صاحبه)[1].

وذكره أبو علي الفارسي بالقول: (وصفة المبتدأ أن يكون معرى من العوامل الظاهرة ومسندا إليه شيء)[2].

وقال ابن جني في حده: (وهو كل اسم ابتدأته وعريته من العوامل اللفظية وعرضته لها وجعلته أولا لثان يكون الثاني خبرا عن الأول ومسندا إليه...)[3].

وتحدث الزمخشري عن المبتدأ والخبر وذكر أنهما الإسمان المجردان للإسناد [4].

وقال ابن عصفور في الابتداء: (هو جعلك الاسم أو ما هو في تقديره أو الكلام لفظا أو تقديرا معرى من العوامل اللفظية غير الزائدة لتخبر عنه)[5].وقال في المبتدأ: (هو الاسم أو ما في تقديره المجعول أول الكلام لفظا أو نية على الوصف المتقدم)[6].

وجاء في شرح التسهيل: (وهو ما عَدِم حقيقة أو حكما عاملا لفظيا من مُخْبَر عنه، أو وصفٍ سابق رافع ما انفصل وأغنى)[7].

وجاء في الشرح: (قد تقدم ما يدل على أن الإخبار عن الشيء يكون باعتبار لفظه، كما يكون باعتبار معناه، وأن المخبر عنه بالاعتبارين يكون اسما، نحو: زيد كاتب، وزيد معرب. ويكون غير اسم نحو (وأن تصوموا خيرٌ لكم) فخير خبر عن "أن تصوموا" باعتبار المعنى. فلو قلت: أنْ وتصوموا، ناصب ومنصوب، لكان إخبارا باعتبار اللفظ، ومن الإخبار باعتبار المعنى والمُخْبَر عنه في اللفظ غير اسم قوله تعالى (سواءٌ عليهم أأنذرتهم أم لم تُنْذِرهم) أي سواء عليهم الإنذارُ وعدمه. ولذا لم أُصَدِّر حد المبتدأ بالاسم، لأنه بعض ما يكون مبتدأ، بل صَدّرته بما عدم عامِلا لفظيا ليتناول الاسم وغيره)[8].

---

[1] الأصول في النحو: ج 1، ص 58.
[2] المقتصد: ج 1، ص 213.
[3] اللمع، ص 71.
[4] المفصل، ص 53.
[5] المقرب، ص88.
[6] المصدر نفسه، ص88.
[7] شرح التسهيل: ج 1، ص267.
[8] المصدر نفسه: ج 1، ص267.

وذكر الرضي تعريف ابن الحاجب: (فالمبتدأ هو الاسم المجرد عن العوامل اللفظية مسندا إليه، أو الصفة الواقعة بعد حرف النفي وألف الاستفهام رافعة لظاهر...)[1].

وجاء في شرحه: قوله: الاسم المجرد، لا يرد عليه نحو، تسمع بالمعيدي لا أن تراه، وقوله تعالى: "سواء عليهم أأنذرتهم"، عند من قال: أأنذرتهم مبتدأ، لتأويلهما بالاسم، أي سماعك بالمعيدي، وسواء عليهم إنذارك وتركه [2].

فالنحويون بناء على ما سبق: بعضُهم (وهم الأكثر) ذكروا الاسمية في الحد، مثل سيبويه وابن جني والزمخشري، وبعضهم ذكر (ماجردته)، وبعضهم ذكر (أن يكون معرى)،وعند ابن عصفور: الاسم أو ما في تقديره، وفي التسهيل: (ما عدم حقيقة أو حكما...) فجعله بهذا القول اسما وغير اسم، لذلك لم يصدّر التعريف بالاسم.أما الرضي فقد أشار إلى الأمثلة التي ظاهرها غير اسم ووجهها توجيها يناسب الاسمية.

أما ابن هشام – في قوله الثاني– فقد ابتعد عن لفظ الاسم، وهذا الرأي والتوجه هو لابن مالك في شرح التسهيل وعلى الرغم من أن الرضي –وهو سابق له – وجه تلك الأمثلة إلا أن ابن هشام اتخذ رأيا آخر تابع فيه ابن مالك. كذلك جاء بعبارة (مكتفى به) التي كانت أعم مما استعملَ قبله.

3–حد (المفعول المطلق):

حدَّ المفعولَ المطلق في كتابه شرح قطر الندى: (والمفعول المطلق وهو المصدر الفضلة المسلط عليه عامل من لفظه كـ ضربت ضربا أو من معناه كـ قعدت جلوسا)[3].

واحترزَ عليه قائلا: (واحترزتُ بذكر الفضلة عن نحو قولك كلامُك كلامٌ حسن وقول العرب جَدّ جِدُّهُ فكلام الثاني وجِدُّه مصدران سُلط عليهما عامل من لفظهما... وليسا من باب المفعول المطلق في شيء)[4].

وحدّه في كتابه شرح شذور الذهب قائلا: (الْمَصْدَرُ الْفَضْلَةُ الْمُؤَكِّدُ لِعَامِلِهِ أو الْمبَيّنُ لِنَوْعِهِ أَوْ لِعَدَدِهِ ك ضَرَبْتُ ضَرْباً أَو ضَرْبَ الأميرِ أَو ضَرْبَتَيْنِ)[5].

[1] شرح الرضي: ج 1، ص223.
[2] شرح الرضي: ج 1، ص 225.
[3] شرح قطر الندى، ص 224.
[4] المصدر السابق، ص225.
[5] شرح شذور الذهب، ص252.

واحترزَ عليه قائلا (وقولي الفَضْلة احترازٌ من نحو قولك رُكُوعُ زَيْدٍ رُكوعٌ حسَنٌ أو طويل فإنه يفيد بيانَ النوع ولكنه ليس بفضلة، وقولي المؤكد لعامله مخرج لنحو قولك كَرِهْتُ الفُجُورَ الفُجُورَ فان الثاني مصدر فضلة مفيد للتوكيد ولكن المؤكَّدَ ليس العامل في المؤكِّدِ)[1].

فقد حرص ابن هشام على ذكر الفضلة في كتابيه ذاكرا الأمثلة التي تثبت صحة ما تبناه في إضافة كلمة (الفضلة) إلى الحد.

ومن النحاة الذين لم يذكروا الفضلة في حدهم للمفعول المطلق: سيبويه[2]، والجرجاني[3]، والزمخشري[4] وابن عصفور[5].

وهناك من ذكر الفضلة في الشرح وليس في الحد، منهم ابن جني فذكر أن المصدر كل اسم دل على حدث وزمان مجهول. وهو وفعله من لفظ واحد. والفعل مشتق من المصدر، فإذا ذكرت المصدر مع فعله فضلةً فهو منصوب به تقول: قمت قياما [6] كذلك فعل الزنجاني فقد ذكرها في الشرح لا الحد[7].

4- حد (الكلمة):

عندما ذكر ابن هشام الكلمة قال: (الكلمة قول مفرد)[8] فاحترز قائلا (فإن قلت فلم لا اشترطت في الكلمة الوضع كما اشترط من قال الكلمة لفظ وضع لمعنى مفرد قلت إنما احتاجوا إلى ذلك لأخذهم اللفظ جنسا للكلمة واللفظ ينقسم إلى موضوع ومهمل فاحتاجوا إلى الاحتراز عن المهمل بذكر الوضع ولما أخذت القول جنسا للكلمة وهو خاص بالموضوع أغناني ذلك عن اشتراط الوضع فإن قلت فلم عدلت عن اللفظ إلى القول قلت لأن اللفظ جنس بعيد لانطلاقه على المهمل والمستعمل كما ذكرنا والقول جنس لاختصاصه بالمستعمل واستعمال الأجناس البعيدة في الحدود معيب عند أهل النظر)[9].

---

[1] شرح شذور الذهب، ص253.

[2] الكتاب: ج 1، ص 34-35، 378- 484.

[3] المقتصد: ج 1، ص579-580.

[4] المفصل، ص62.

[5] شرح جمل الزجاجي: ج 2، ص 277.

[6] اللمع، ص 101.

[7] ينظر الكافي في شرح الهادي: ج 2، ص 609-610.

[8] شرح قطر الندى، ص 11.

[9] شرح قطر الندى، ص 11-12.

فمن تعريفات الكلمة عند من سبقه: اللفظة الدالة على معنى مفرد بالوضع[1]. و: لفظ مستقل دال بالوضع... [2].

فلما عدل ابن هشام عن اللفظ إلى القول، ولم يشترط الوضع، لجأ الى توضيح ذلك وبيان السبب احترازا.

ثانيا: الاحتراز في التمثيل:

1- الفعل الذي لا يطلب مفعولا به البتة:

في معرض حديثه عن علامات هذا الفعل قال: (أَن يكون على وزن فَعَل أَو فَعِل اللذين وَصْفُهما على فَعِيل كذَلَّ فهو ذَليل وسَمِن فهو سَمِينٌ ويدل على أَن ذلَّ فَعَل بالفتح قولهم يَذِلُّ بالكسر، وقلت في نحو ذلَّ احترازاً من نحو بَخِل فإنه يتعدى بالجار تقول بَخِل بكذا)[3].

فاحترز بمثال (ذلَّ) من مثال (بخل). دفعا للالتباس والتوهم.

2- التمثيل بـ (حموها):

ذكر ابن هشام سبب التمثيل بـ (حموها) محترزا: (وإنما قلت وحموها فأضفت الحم إلى ضمير المؤنث لأبين أن الحم أقارب زوج المرأة كأبيه وعمه وابن عمه على أنه ربما أطلق على أقارب الزوجة)[4].

ولو عدنا إلى المعجمات وكتب النحو للبحث عن هذه الكلمة لوجدنا الآتي:

الحَمْوُ: أبو الزّوج، وأخو الزّوج، وكلّ من ولي الزّوج من ذي قرابته. فهم أحماء المرأة. وأمّ زوجها: حماتُها. [5] وجاء في لسان العرب: حَمْوُ المرأَة وحَمُوها وحَماها أَبو زَوْجها وأَخُو زوجها وكذلك من كان من قِبَلِه وحَمْوُ الرجل أَبو امرأَته أو أَخوها أَو عمها وقيل الأَحْماءُ من قِبَل المرأَة خاصةً [6].

[1] المفصل، ص 33.
[2] شرح التسهيل: ج 1، ص 3.
[3] شرح شذور الذهب، ص369.
[4] شرح قطر الندى، ص47.
[5] العين: مادة: حمو.
[6] لسان العرب: مادة: حما.

أما الكتب النحوية: فبعضها ذكر حموها والكثير منها حموك: فقد جاءت (حموك) في اللمع[1] وفي أسرار العربية[2] وفي الإنصاف[3]، وفي شرح جمل الزجاجي[4] وشرح الكافية [5]. وممن ذكر (حموها): أسرار النحو[6].

فابن هشام اعتمد الرأي المشهور في ذلك، فقد ذكر ابن مالك: الحم أبو زوج المرأة وغيره من أقاربه، هذا هو المشهور، وقد يطلق على أقارب الزوجة [7]

3- أمثلة الممنوع من الصرف:

قال متحدثا عن أمثلة الممنوع من الصرف: (وتمثيلي في الأصل بقولي بأفضلكم أولى من تمثيل بعضهم بقوله مررت بعثمانا فإن الأعلام لا تضاف حتى تنكر فإذا صار نحو (عثمان) نكرة زال منه أحد السببين المانِعَين له من الصرف وهو العلمية فدخل في باب ما ينصرف وليس الكلام فيه، بخلاف (أفضل) فإن مانعه من الصرف الصفة ووزن الفعل وهما موجودان فيه أضفته أم لم تضفه وكذلك تمثيلي (بالأفضل) أولى من تمثيل بعضهم بقوله:

رأيت الوليد بن اليزيد مباركا *** شديدا بأعباء الخلافة كاهله

لأنه يحتمل أن يكون قَدّرَ في يزيد الشياع فصار نكرة ثم أدخل عليه أل للتعريف فعلى هذا ليس فيه إلا وزن الفعل خاصة ويحتمل أن يكون باقيا على علميته وأل زائدة فيه كما زعم من مثل به)[8].

فقد أتى بأمثلة غير المستعملة، ثم نوه لسبب استعماله الأمثلة المغايرة مشيرا إلى أن تمثيله أولى معللا ذلك، كل هذا يدخل في باب الاحتراز مما يدور في ذهن القارئ.

وجاء في كتاب شرح شذور الذهب متحدثا عن الممنوع من الصرف مشيرا إلى بعض أمثلته: (... والذي يقوم مقام عِلَّتين شيئان التأنيث بالألف مقصورةً كانت كبُهْمَى أَو ممدودة كصحراءَ والْجمع

[1] اللمع، ص59.
[2] أسرار العربية، ص43.
[3] الإنصاف: ج 1، ص35.
[4] شرح جمل الزجاجي: ج 1، ص26.
[5] شرح الرضي: ج 2، ص267.
[6] أسرار النحو، ص79.
[7] شرح التسهيل: ج 1، ص 44.
[8] شرح قطر الندى، ص52-54.

الذي لا نظيرَ له في الآحاد... وإنما مثلت للمقصورة ببهُمْي دون حُبْلَى وللممدودة بصحراء دون حمراء لئلا يُتوهم أَن المانع الصفة وأَلف التأنيث كما توهم بعضهم)[1].

فقد لجأ إلى أمثلة مختلفة دفعا للتوهم الذي ينشأ من التمثيل بالأمثلة الأخرى (حبلى، حمراء).

4- التمثيل في باب الفاعل:

قال متحدثا عن أحكام الفاعل ونائبه: (... الحكم الأَول أَنهما لا يُحْذَفَان... فان ورد ما ظاهره أَنهما فيه محذوفان فليس محمولا على ذلك الظاهر وإنما هو محمول على أَنهما ضميران مستتران فمن ذلك قولُ النبي (لا يَزْني الزَّاني حِينَ يَزْني وَهُوَ مَؤمِنٌ وَلاَ يَشْرَبُ الْخَمْرَ حِينَ يَشْرَبُهَا وَهُوَ مُؤمِنٌ) ففاعل يشرب ليس ضميراً عائداً إلى ما تقدم ذكره وهو الزاني لأن ذلك خلافُ المقصودِ ولا الأصل ولا يشرب فحذف الشارب لأن الفاعل عمدة فلا يحذف وإنما هو ضميرٌ مستترٌ في الفعل عائدٌ على الشارب الذي استلزمه يشرب فإن يشرب يستلزم الشارب وحَسَّنَ ذلك تَقَدُّمُ نَظِيرِهِ وهو لا يَزْني الزَّاني وعلى ذلك فَقِسْ وتَلَطّفْ لكل موضع بما يناسبه...)[2].

فبعد أن ذكر حكم عدم الحذف احترز بذكر أحد الأمثلة التي يُظن أنها من باب حذف الفاعل، فعرض المثال ذاكرا توجيهه المناسب.

5- نصب المضارع بأن مضمرة بعد الفاء:

ذكر ابن هشام انه ينتصب المضارع بعدها بشرطين: أن تكون الفاء للسببية، وان يكون الفعل مسبوقا بنفي او طلب [3] ومن أقسام الطلب: الاستفهام، تحدث عنه، ثم احترز قائلا: (فإن قلت فما بَال الفعل لم ينصب في جواب الاستفهام في قول الله عز وجل (أَلَمْ ترَ أَنَّ اللهَ أَنْزَل مِنَ السّماءِ مَاءً فَتُصْبِحُ الأَرْضُ مُخْضَرَّةً) قلت لوجهين أَحدهما أَن الاستفهام هنا معناه الإثبات والمعنى قد رأَيت أَن الله أَنزل من السماء ماء والثاني أَن إصباح الأرض مخضَرَّة لا يَتَسَبَّبُ عما دخل عليه الاستفهام وهو رؤية المطر وإنما يتسبب ذلك عن نزول المطر نفسه فلو كانت العبارة أَنزل الله من السماء مَاءَ فتصبح الأَرض مخضرة ثم دخل الاستفهام صَحَّ النصبُ. فإن قلت يردُّ هذا الوَجْهَ قولُه تعالى (أَعَجَزْتُ أَن أَكونَ مِثْل هَذا الْغُرَابِ فأُوَارِيَ سَوأَةَ أَخِي) فإن مُواراة السوأَة لا يتسبب عما دخل عليه حرف الاستفهام لأن العَجْزَ عن الشيء لا يكون سبباً في حصوله قلت ليس (أُواريَ) منصوباً في جواب

[1] شرح شذور الذهب، ص457.
[2] شرح شذور الذهب، ص196-197.
[3] المصدر نفسه، ص320-321.

الاستفهام وإنما هو منصوب بالعطف على الفعل المنصوب وهو (أكون). فإن قلت فقد جعله الزمخشري منصوباً في جواب الاستفهام قلت هو غالطٌ في ذلك)[1].

فاحترز حينما ذكر الآيتين المذكورتين آنفا، مجيبا عما في ذهن الآخر من تساؤل.

6- جزم المضارع:

وجاء في جزم المضارع: (واعلم أنه لا يجوز الجزم في جواب النهي إلا بشرط أن يصح تقدير شرط في موضعه مقرون بلا النافية مع صحة المعنى وذلك نحو قولك: (لا تكفرْ تدخلِ الجنة و(لا تدن من الأسد تسلمْ) فإنه لو قيل في موضعهما إن لا تكفر تدخل الجنة، وإن لا تدن من الأسد تسلم صحّ، بخلاف (لا تكفر تدخلُ النار) و(لا تدن من الأسد يأكلُك) فإنه ممتنع فإنه لا يصح أن يقال: إن لا تكفر تدخل النار وإن لا تدن من الأسد يأكلك، ولهذا أجمعت السبعة على الرفع في قوله تعالى (ولا تمننْ تستكثرُ) لأنه لا يصح أن يقال: إن لا تمنن تستكثر ،وليس هذا بجواب، وإنما هو في موضع نصب على الحال من الضمير في تمنن فكأنه قيل: ولا تمنن مستكثرا... فإن قلت فما تصنع بقراءة الحسن البصري (تستكثرْ) بالجزم ؟ قلت: يحتمل ثلاثة أوجه أحدها: أن يكون بدلا من تمنن،... والثاني: أن يكون قَدّرَ الوقف عليه ؛ لكونه رأس آية...والثالث: أن يكون سكنه لتناسب رؤوس الآي وهي فأنذرْ...)[2].

فاحترز ابن هشام، فذكر قراءة الجزم، رافضا أن تكون من باب الجواب، موجها القراءة ثلاثة توجيهات.

وهناك من أجاز الجواب مشيرا إلى التقدير في جعله جوابا، والتقدير عنده: إِنَّكَ إِنْ لَا تَمْنُنْ بِعَمَلِكَ أَوْ بِعَطِيَّتِكَ تَزْدَدْ مِنَ الثَّوَابِ، لِسَلَامَةِ ذَلِكَ عَنِ الْإِبْطَالِ بِالْمَنِّ [3].

ثالثا: الاحتراز في الشرح:

1- المجرور بالإضافة:

قال متحدثا عنه: (الْمَجْرُورُ بِالإِضَافَةِ كَ غُلَامِ زَيْدٍ وَيُجَرَّدُ الْمُضَافُ مِنْ تَنْوِينٍ أَوْ نُونٍ تُشْبِهُهُ مُطْلَقاً وَمِنَ التَّعْرِيفِ الّا فِيما مرَّ)[4].

[1] شرح شذور الذهب، ص326-327.
[2] شرح قطر الندى، ص82-83.
[3] التبيان: ج 2، ص434.
[4] شرح شذور الذهب، ص342.

فأشار إلى احترازه قائلا: (وفي الاصطلاح اسنادُ اسم إلى غيره على تنزيل الثاني من الأول منزلَة تنوينه أَو ما يقوم مَقَامَ تنوينه ولهذا وجب تجريدُ المضافِ من التنوين في نحو غُلاَمِ زَيْدٍ ومن النون في نحو غُلاَمَي زَيْد وضَارِبي عَمْرو... وذلك لأن نون المثنى والمجموع على حَدِّهِ قائمةٌ مَقَامَ تنوين المفردِ، والى هذا أَشرْتُ بقولي ويجرد المضاف من تنوين أَو نون تشبهه. واحترزتُ بقولي (تُشبهه) من نون المفرد وجمع التكسير كشيطان وشياطين تقول (شيطانُ الإنس شَرٌّ مِنْ شَيَاطِين الْجِنّ) فتثبت النون فيهما ولا يجوز غير ذلك، وقولي مطلقاً أَشَرْتُ به إلى أَنها قاعدة عامة لا يستثنى منها شيء بخلاف القاعدة التي بعدها)[1].

فاحترز بكلمة (تشبهه) من النوع الآخر وهو نون المفرد وجمع التكسير مشيرا إلى سبب ذلك.

2- حالات وجوب كسر همزة إن:

قال في الحديث عن هذه الحالات: (الرابعة: أَن تقع في أَول الجملة الحالية كقوله تعالى (كمَا أَخْرَجَكَ رَبُّكَ مِنْ بَيْتِكَ بِالْحَقّ وَإِنَّ فَرِيقاً مِنَ الْمُؤمِنِينَ لَكَارِهُونَ) واحترَزْتُ بقيد الأولية من نحو أَقْبَلَ زَيْدٌ وَعِنْدِي أَنَّهُ ظَافِرٌ. الخامسة: أَن تقع في أَول الجملة المضاف إليها ما يختص بالجملة – وهو إذ وإذا وحيث– نحو (جَلَسْتُ حَيْثُ انَّ زَيْداً جَالِسٌ)، وقد أُولع الفقهاء وغيرهم بفتح إن بعد حيث وهو لحن فاحش فإنها لا تضاف إلا إلى الجملة وأَن المفتوحة ومعمولاها في تأويل المفرد واحْتَرَزْتُ بقيد الأولية من نحو جَلَسْتُ حَيْثُ اعْتِقَادُ زَيْدٍ أَنَّهُ مَكَانٌ حَسَنٌ. ولم أَرَ أَحداً من النحويين اشترط الأولية في مسألتي الحال وحيث ولا بد من ذلك)[2].

نلاحظ أنه نفى ذكر الأولية عند من سبقه. ولم أجد فيما لدي من مصادر مَن أشار قبله إلى (الأولية).

واختلفت عبارات من سبقه حول الكسر مع الحال:

فعند سيبويه: (وتقول رأيته شابا وإنه يفخر يومئذ، كأنك قلت: رأيته شابا وهذه حاله. تقول هذا ابتداء، ولم يجعل الكلام على رأيت، وان شئت حملت الكلام على الفعل ففتحت.)[3]. وعند ابن السراج: (وإذا ذكرت (ان) بعد واو الوقت كسرت لأنه موضع ابتداء نحو قولك: رأيته شابا وإنه يومئذ يفخر)[4].

[1] المصدر نفسه، ص343.

[2] شرح شذور الذهب، ص 233.

[3] الكتاب: ج 3، ص122.

[4] الأصول في النحو: ج 1، ص265.

وعند الرضي: (وتكسر أيضا إذا كانت حالا نحو: لقيتك وانك لراكب)[1]. وعند المرادي: (أن تقع موقع الحال)[2].

3- علامات الفعل الذي لا يطلب مفعولا البتة:

قال متحدثا عن علامات هذا الفعل: (أَن يدلَّ على حدوث صفة حسيةٍ نحو: طَالَ الليل وقَصُر النهارُ... واحترزت بالحسِّيْة من نحو (علم وفهم وفرح) أَلا ترى أَن الأول منها متعدّ لاثنين والثاني لواحد بنفسه والثالث لواحد بالحرف تقول علمتُ زيداً فاضلاً وفهمتُ المسألةَ وفرحتُ بزيد)[3].

فذكر الحسية احترازا من غيرها وساق أمثلة ليستدل بها على صحة ما ذهب إليه.

4- المضارع المنصوب:

وفي حديثه عن المضارع المنصوب بأن قال: (وقيدت أن بالمصدرية احترازا من المفسرة والزائدة فإنهما لا ينصبان المضارع... واشترطت أن لا تسبق المصدرية بعلم مطلقا ولا بظن في أحد الوجهين احترازا عن المخففة من الثقيلة...)[4].

فقيد (أن) بالمصدرية لان هي الناصبة، فهناك أنواع منها ناصبة ومنها غير ناصبة، لذلك ذكر الاحتراز. فضلا عن احترازه الآخر بالشرط المذكور المتعلق بما يسبقها.

5- حروف (نأيت) مع المضارع:

قال في حديثه عن المضارع: (وذكرت أنه لا بد أن يكون في أوله حرف من حروف نأيت وهي النون والألف والياء والتاء... وإنما ذكرت هذه الأحرف بساطا وتمهيدا للحكم الذي بعدها لا لأعرف بها الفعل المضارع لأنا وجدناها تدخل في أول الفعل الماضي نحو أكرمت زيدا... وإنما العمدة في تعريف المضارع دخول لم عليه)[5]

فاحترز ابن هشام بتوضيحه: إن ذكر هذه الأحرف بمثابة التمهيد وليس لتعريف المضارع بها؛ خشية مِن توهم بعضهم أنها علامات الفعل المضارع.

---

[1] شرح الرضي: ج 4، ص342.

[2] الجنى الداني، ص406.

[3] شرح شذور الذهب، ص369.

[4] شرح قطر الندى، ص61-64.

[5] المصدر نفسه، ص34.

وربما لجأ إلى هذا لان عبارات بعض النحويين قد توحي إلى ذلك، فقد ورد في الكتاب عند ذكر الأفعال المضارعة عبارة (التي في أوائلها الزوائد الأربع) [1].

6- (أل) لتعريف الجنس:

وجاء في حديثه عن (أل) لتعريف الجنس: (وأما التي لتعريف الجنس فكقولك (الرجلُ أفضلُ من المرأة) إذ لم تُرد به رجلا بعينه ولا امرأة بعينها وإنما أردت أن هذا الجنس من حيث هو أفضل من هذا الجنس من حيث هو، ولا يصح أن يراد بهذا أن كل واحد من الرجال أفضل من كل واحدة من النساء؛ لأن الواقع بخلافه...)[2].

فاحترز بقوله عدم صحة أن كل واحد من الرجال أفضل من كل واحدة من النساء.

وبعض المصادر ذكرت مثال: (الرجل خير من المرأة) [3] وبعضها ذكر (الرجلُ أفضلُ من المرأة) [4]. لكن هذه المصادر ذكرت المثال دونما احتراز.

رابعاً: الاحتراز في منهج التأليف:

ذكر ابن هشام –في مواطن عدة– احترازه في تقديمه لشيء ما، وتأخيره لشيء وغيرها من مسائل التأليف، والمسائل التي سنذكرها كانت من الاحتراز غير المصرح به، ومنها:

1- ترتيب المعرب والمبني:

هناك احترازان لابن هشام عند حديثه عن المعرب والمبني من الأسماء:

- الأول: في تقديمه المعرب وتأخيره المبني ذاكرا علة ذلك قائلا: (وقدمت المعرب لأنه الأصل وأخرت المبني لأنه الفرع)5.
- الثاني: في تأخيره المبني على السكون قائلا: (ولما ذكرت المبني على السكون متأخرا خشيت من وهم من يتوهم أنه خلاف الأصل فدفعت هذا الوهم بقولي وهو أصل البناء)[6].

[1] الكتاب: ج 1، ص13؛ الأصول في النحو: ج 1، ص39.
[2] شرح قطر الندى، ص113.
[3] المفصل، ص424.
[4] الإنصاف: ج 1، ص107.
[5] شرح قطر الندى، ص13.
[6] المصدر نفسه، ص26.

2- تقديم المرفوعات، وتقديم الفاعل منها:

قال في تقديمه المرفوعات، وتقديمه الفاعل: (... وبدأت منها بالمرفوعات لأنها أركان الإسناد وثنيت بالمنصوبات لأنها فضلات غالبا وختمت بالمجرورات لانها تابعة في العُمْدية والفَضْلية لغيرها... وبدأت من المرفوعات بالفاعل لأمرين احدهما: أن عامله لفظي وهو الفعل او شبهه بخلاف المبتدأ فان عامله معنوي وهو الابتداء والعامل اللفظي أقوى من العامل المعنوي... الثاني: أن الرفع في الفاعل للفرق بينه وبين المفعول وليس هو في المبتدأ كذلك، والأصل في الإعراب أن يكون للفرق بين المعاني فقدمت ما هو الأصل)[1].

وممن أشار الى تقديم المرفوعات من قبل: الزنجاني، فذكر سبب تقديم المرفوعات وذلك لان الرفع مستغن عن النصب والجر فان الكلام به يتم دونهما كقولك: زيد قائم وقام زيد ولان الرفع من إعراب العمد والمعني بالعمدة ما استغنى بها المتكلم ولم يجد منها بدا من خطابه [2].

وقد أشار الزنجاني الى سبب ذكر المنصوبات بعد المرفوعات وهو: اشتراكهما في أن العامل الواحد يعمل فيهما نحو: ضرب زيد عمرا، ولان المنصوب في اللفظ قد يكون مرفوعا في المعنى وعلى العكس، نحو: ضارب زيد عمرا، ولان المنصوب قد يكون هو المرفوع وعلى العكس، كمعمولي كان وان وأخواتها، ولان المنصوب قد يقام مقام المرفوع نحو: ضُرب زيد، فلم يبق بعد ذلك إلا تأخر المجرورات [3].

وممن قدم الفاعل على المبتدأ الزمخشري[4]. وممن قدم المبتدأ على الفاعل ابن السراج[5] وابن جني[6] والزنجاني[7] وقد أشار الزنجاني الى هذا الخلاف فذكر أنّ من النحويين من قدم ذكر الفاعل لان عامله لفظي. والأكثر يرى تقديم المبتدأ لان المبتدأ أول الجملة والفاعل ثاني الجملة ولان المبتدأ أقوى في التصرف لأنه يزول عن موضعه بأن يؤخر ولا يبطل كونه مبتدأ والفاعل إن قدمته على الفعل بطلت فاعليته[8].

---

[1] شرح شذور الذهب، ص189.

[2] الكافي في شرح الهادي: ج 1، ص349.

[3] المصدر نفسه: ج 2، ص600.

[4] المفصل، ص47.

[5] الأصول في النحو: ج 1، ص58.

[6] اللمع، ص71.

[7] الكافي في شرح الهادي: ج 1، ص349.

[8] المصدر نفسه، ص350.

3- ترتيب المنصوبات:

أولا/ البدء بالمفاعيل، وبالمفعول به تحديدا:

فبدأ بالمفاعيل لأنها الأصل، وغيرها محمول عليها ومشبه بها، وذكر انه بدأ بالمفعول به كما فعل الفارسي وجماعة منهم صاحبا المقرب والتسهيل، لا بالمفعول المطلق كما فعل الزمخشري وابن الحاجب، والسببان المفعول به أحوج إلى الإعراب لأنه يقع بينه وبين الفاعل الالتباس[1]. وممن ذهب خلاف ذلك فقدم المطلق: ابن جني[2] والزمخشري[3] والزنجاني[4] وقد أشار الزنجاني إلى سبب تقديم المطلق، وهو: دلالته على لفظ الفعل ولأنه المفعول الذي أوجده الفاعل [5].

ثانيا / تأخير المفعول معه:

وضح ابن هشام السبب، فذكر انه يعود لأمرين: أحدهما: أنهم اختلفوا فيه هل هو قياسي أو سماعي، والثاني: أنَّ العامل إنما يَصِلُ إليه بواسطة حرفٍ وهو الواو بخلاف المفعولات [6].

4- المضارع المنصوب:

وقال متحدثا عن المضارع المنصوب: (ثم قلت وَالمضَارِعُ بَعْدَ نَاصِبٍ وَهُوَ(لَنْ) أَوْ (كَي) المَصْدَرِيَّةُ مُطْلقاً و(اذَنْ) إنْ صُدِّرَتْ وكانَ الْفِعْلُ مُسْتَقْبَلاً مُتّصِلاً أَوْ مُنْفَصِلاً بالْقَسَمِ أو بِلاَ، أَو بَعْدَ (أنْ) الْمَصْدَرِيَّةِ نحوُ (وَالّذي أطْمَعُ أنْ يَغْفِرَ لي خَطيئتي) إنْ لَمْ تُسْبق بِعِلْمٍ نحوُ (عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُم مَرْضَى) فإنْ سُبِقَتْ بِظَن فَوَجْهَانِ نحوُ (وَحَسِبُوا أَن لا تكونَ فِتْنَةٌ))[7].

ثم قال موضحا سبب تقديم (لن): (وهي دالة على نفي المستقبل وعاملة النصبَ دائماً بخلاف غيرها من الثلاثة فلهذا قدمْتُهَا عليها في الذكر)[8] وقال موضحا كلمة (مطلقا) الواردة في النص السابق: (وقولي مطلقاً راجع إلى لَنْ وكَي المصدرية فإن النصب لا يتخلفُ عنهما. ولما كانت كي تنقسم إلى ناصبة وهي المصدرية وغير ناصبة وهي التعليلية أَخَّرْتُهَا عن لَنْ)[9].

---

[1] شرح شذور الذهب، ص241.

[2] اللمع، ص101.

[3] ينظر المفصل، ص62.

[4] الكافي في شرح الهادي: ج 2، ص600.

[5] المصدر نفسه: ج 2، ص604.

[6] شرح شذور الذهب، ص262.

[7] المصدر نفسه، ص309.

[8] المصدر نفسه، ص309.

[9] المصدر نفسه، ص311.

ويبدو أن هناك تناقضا – والله اعلم – فقد ذكر أن النصب لا يتخلف عن: لن وكي المصدرية، ثم بعد ذلك يقول تنقسم كي إلى ناصبة وغير ناصبة، فلو كان عند التعداد ذكر (كي) دون ذكره (المصدرية) لكان الكلام منسجما.

وممن قدم (أن) من النحاة سيبويه[1] والمبرد[2] وابن السراج[3] وابن جني[4] والجرجاني[5] والزمخشري، قائلا متحدثا عن نصب المضارع (انتصابه ب (أن) وأخواته)[6]، وابن عصفور[7] والرضي الاستراباذي[8]. وعدها المرادي أم الباب[9].

أما ابن مالك فقد قال في ألفيته:

وبلن انصبه وكي وكذا بأن *** لا بعد علم والتي من بعد ظَن

وشرحَ ابنُ الناظم الأدوات ذاكرا (لن) أولا تبعا للناظم[10]، والشعر كما معلوم مقيد فيه الناظم بالوزن والقافية، وربما قائل يقول: لو قال (أن) محل (لن) لكان موزونا أيضا، أقول إن الشطر الثاني خاص ب (أن) دون (لن) فلو فعل ذاك لتغيرت صياغة البيت كلها. ومن الأدلة على ما نقوله أن ابن مالك في شرح التسهيل اتبع من سبقه فقدم (أن) على (لن) فعدد الأدوات: أن، ولن وكي وإذن[11].

ولما كان ابن هشام مخالفا لهؤلاء وغيرهم فاحترز دفعا للإشكال.

الخاتمة:

في الختام يمكن القول إن الاحتراز من الموضوعات الجديرة بالاهتمام لما له من أثر كبير في جوانب عدة مثل: رسم الحدود وشرحها، والتمثيل، والشرح بصورة عامة، فضلا عن منهج التأليف وعرض الموضوعات، فالاحتراز كفيل بإزالة اللبس ورفع الوهم والإجابة عن تساؤلات عدة في ذهن

[1] ينظر الكتاب: ج 3، ص5.
[2] المقتضب: ج2، ص6.
[3] الأصول في النحو: ج 2، ص147.
[4] اللمع، ص 186.
[5] المقتصد: ج 2، ص1049.
[6] المفصل، ص315.
[7] المقرب، ص286.
[8] شرح الرضي: ج 4، ص30.
[9] الجنى الداني، ص217.
[10] شرح ابن الناظم، ص261.
[11] شرح التسهيل: ج 4، ص7.

المخاطب أو القارئ عموما، ولقد كان ابن هشام حريصا جدا في صياغة ما يطرحه من مادة وما يشرحه من أفكار، واضعا الشيء موضعه الملائم، رافعا الإشكالات مجيبا عن الأسئلة الافتراضية التي قد تتولد في هذا الموضع أو ذاك.

وتوصلتُ إلى جملة من النتائج، أبرزها:

- تتبع الباحث معنى الاحتراز في المعجمات ومن ثم أدليتُ بدلوي بشأن معناه والمراد منه عند ابن هشام.
- كثرة الاحتراز عند ابن هشام مما يدل على أهمية هذا الجانب من جهة، وسعة اطلاع المؤلف وعمقه في الطرح والتحليل، وكان الاحتراز في كثير من المسائل، أبرزها: الحدود، والتمثيل، والشرح، والمنهج.
- هناك قسمان للاحتراز بحسب التصريح وعدمه فهناك المصرح به وهناك ما ليس كذلك وكلاهما مهم في إبداء الرأي والمعلومة وقد تنوعت صور المصرح به بحسب الاشتقاق (احترزت، احترازا، يُحترز..) كما تعددت أشكال ووسائل غير المصرح به منها: طريقة (التعليل) ومنها (فإن قيل...).
- دقة ابن هشام في التأليف في ذكر المصطلح والعبارة والمثال والشرح.
- احترز ابن هشام بقيد (الأولية) في باب كسر همزة إن، وقد انفرد ابن هشام بهذا الاشتراط، إذ صرح بذلك بنفسه.
- رفض ابن هشام أن يكون (الآخر) في حد الإعراب احترازا، في حين أثبت ذلك غيره.
- في حده للمبتدأ ذكر حدين أحدهما في شرح القطر والآخر في شرح الشذور، وبين سبب قول (المجرد) دون (الاسم المجرد)، وذهب في هذا مذهب ابن مالك، إضافة إلى هذا فقد استعمل ابن هشام عبارة (مكتفى به) وفضّلها على ما جاء في حدود غيره.
- احترز ابن هشام بذكر الفضلة في حده للمفعول المطلق بخلاف غيره الذين لم يذكروا ذلك أو اكتفوا بذكرها في الشرح دون الحد.
- له إحترازات مهمة في التمثيل ولاسيما في باب الممنوع من الصرف مستعملا أمثلة أخرى، كما استبعد بعض الأمثلة في أبواب أخرى.
- مال إلى تقديم (لن) في باب نواصب المضارع، وبين سبب ذلك، ووضحنا في متن البحث سبب هذا الاحتراز.

أوصت الدراسة بمجموعة من التوصيات على النحو التالي:

- دراسة الاحتراز عند ابن هشام في رسالة ماجستير أو أطروحة دكتوراه.
- إجراء مقارنة بين إحترازات ابن هشام وإحترازات نحاة آخرين.
- الاهتمام بالإحترازات في وضع الحدود أو شرح النصوص لما لها من أهمية في دفع اللبس أو التوهم.

قائمة المصادر والمراجع:

- القران الكريم.
- ابن جني، أبو الفتح عثمان (2003م). الخصائص. تحقيق: عبد الحميد هنداوي. ط2. بيروت: منشورات محمد علي بيضون. دار الكتب العلمية.
- ابن جني، أبو الفتح عثمان (د.ت). اللمع في العربية. تحقيق: حامد المؤمن، عالم الكتب. مكتبة النهضة العربية.
- ابن السراج، أبو بكر (1987م). الأصول في النحو. تحقيق: د. عبد الحسين الفتلي. بيروت: مؤسسة الرسالة.
- ابن عصفور، علي ين مؤمن (2003م). شرح جمل الزجاجي. تحقيق: د. انس بديوي. ط1. بيروت: دار إحياء التراث العربي.
- ابن عصفور، علي بن مؤمن (د.ت). المقرب. تحقيق احمد عبد الستار الجواري، وعبد الله الجبوري. بغداد: وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، لجنة إحياء التراث الإسلامي، مطبعة العاني.
- ابن كمال باشا، احمد بن سليمان (د.ت).أسرار النحو. تحقيق: احمد حسن حامد. منشورات دار الفكر.
- ابن مالك، محمد بن عبد الله (د. ت).شرح التسهيل. تحقيق: د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي. هجر للطباعة والنشر.
- ابن منظور، محمد بن مكرم (د.ت). لسان العرب. تحقيق: عبد الله علي الكبير وآخرين.القاهرة: دار المعارف.
- ابن الناظم، بدر الدين (د.ت). شرح ألفية ابن مالك، اعتنى بتصحيحه وتنقيحه: محمد بن سليم اللبابيدي.
- ابن هشام، جمال الدين (د.ت)، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد.القاهرة: دار الطلائع.

- ابن هشام، جمال الدين (1382 هـ ش)،شرح قطر الندى وبل الصدى. تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد. قم، مطبعة أمير: منشورات فيروزآبادي.
- الأنباري، أبو البركات (د.ت).الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين. تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد. القاهرة: دار الطلائع.
- الجرجاني، عبد القاهر (1982). المقتصد في شرح الإيضاح،، تحقيق د. كاظم بحر المرجان.العراق: دار الرشيد للنشر.
- الرضي الاستراباذي، محمد بن الحسن (1978م). شرح الرضي على الكافية. تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر. جامعة قاريونس.
- الزبيدي، محمد مرتضى (د.ت)، تاج العروس. تحقيق: مجموعة من المحققين، دار الهداية.
- الزمخشري، أبو القاسم محمود (1999م). المفصل في صنعة الإعراب. قدم له ووضع هوامشه وفهارسه د. إميل بديع يعقوب. ط1. بيروت – لبنان: منشورات محمد علي بيضون. دار الكتب العلمية.
- الزنجاني، أبو المعالي (2020 م). الكافي في شرح الهادي. دراسة وتحقيق: قسم النحو: د. محمود بن يوسف، قسم التصريف: د. انس بن محمود. ط1. الأردن: دار النور المبين.
- سيبويه، عمرو بن عثمان (د.ت). الكتاب. تحقيق: عبد السلام هارون. القاهرة: مكتبة الخانجي.
- العكبري، أبو البقاء (1998م). التبيان في إعراب القران.وضع حواشيه: محمد حسين شمس الدين. ط1. بيروت: منشورات محمد علي بيضون. دار الكتب العلمية.
- الفاكهي، عبد الله (د. ت). شرح الحدود النحوية. تحقيق: زكي الآلوسي، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة بغداد: بيت الحكمة.
- الفراهيدي، الخليل بن احمد (1414هـ.ق). العين (ترتيب كتاب العين). تحقيق: د. مهدي المخزومي، د. إبراهيم السامرائي، تصحيح اسعد الطيب. ط1. قم. مطبعة باقري: انتشارات أسوة.
- المبرد، محمد بن يزيد (1994م). المقتضب. تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة. القاهرة: لجنة إحياء التراث الإسلامي.
- المُرادي، الحسن بن قاسم (1992م). الجنى الداني في حروف المعاني. تحقيق د. فخر الدين قباوة، ومحمد نديم فاضل، ط1. بيروت: منشورات محمد علي بيضون. دار الكتب العلمية.
- مصطفى، إبراهيم وآخرون (د.ت). المعجم الوسيط. مجمع اللغة العربية، الإدارة العامة للمعجمات وإحياء التراث، استانبول – تركية: دار الدعوة.